

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية: دراسة قياسية باستخدام تحليل بيانات بانل خلال الفترة (1980-2017)

Trade Openness and Economic Growth In The Maghreb Countries: An Empirical Study Using Panel Data Analysis During the Period (1980-2017)

حيدوشي عاشور¹*

¹ مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - جامعة البويرة - (الجزائر)، a.haidouchi@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/11/15

تاريخ الاستلام: 2021/10/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 03 دول من المنطقة المغاربية خلال الفترة (1980-2017)، باستخدام أسلوب تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) والاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) في تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أوصت بضرورة تعزيز الاندماج التجاري بين الدول المغاربية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. كلمات مفتاحية: انفتاح تجاري، نمو اقتصادي، تكامل مشترك، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً. تصنيفات JEL: C13، F43.

Abstract:

The aim of this study is to estimate the impact of trade openness on the economic growth of a sample of three countries from the Maghreb during the period (1980-2017), Using panel data analysis and using the fully modified ordinary least square method (FMOLS) to estimate the parameters of long-term relationship after confirming the existence of a co- integration between the study variables. The study found a strong positive impact of trade openness on economic growth in the long term, and recommended the need to promote trade integration between the Maghreb countries to achieve high and sustainable growth rates and enhance their ability to face external shocks.

Keywords: trade openness; economic growth; co-integration; Fully Modified Ordinary Least Square.

JEL Classification Codes: F43,C13.

1. مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات سريعة ومتعاقبة في مجال تطور التجارة الخارجية، فالتجارة منذ القدم تشكل محور اهتمام وتفكير العديد من الباحث، فقد أوضح النموذج التقليدي لكل من (A. Smith) و (D. Ricardo) أن التجارة الخارجية ستعزز التخصص، وبالتالي تتخصص البلدان التي لديها مزايا في إنتاج السلع والخدمات وتصديرها، ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي لا تتمتع بهذه المزايا ستستورد من تلك البلدان وتتخصص في إنتاج أنواع أخرى من السلع والخدمات، ونتيجة لذلك سيتم تخصيص الموارد المتاحة على النحو الأمثل. كما أكدت النظريات الكلاسيكية وما تبعها من نظريات النمو الاقتصادي على أهمية ومنافع التجارة الخارجية في تعزيز النمو والرفاهية الاقتصادية، ووفقا لنظريات النمو الداخلي (Theory Endogenous Growth) فإن زيادة الانفتاح التجاري من شأنه أن يحسن التكنولوجيا بشكل إيجابي وبالتالي زيادة التوسع في الإنتاج، كما أن الاقتصاديات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح التجاري تحقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالاقتصاديات التي لديها انفتاح أقل على التجارة الخارجية.

والدول المغربية كغيرها من الدول النامية قد قطعت خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خصوصا في السنوات الأخيرة، من خلال توجيهها نحو تحرير تجارتها الخارجية وفك القيود عنها، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى، وهذا في ظل التحديات التي تواجه المنطقة المغربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى زيادة تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وتعتبر التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لتعزيز خطط التنمية وتشجيع النمو الاقتصادي في الدول المغربية عن طريق تعظيم فرص التبادل التجاري مع دول المنطقة والعالم.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغربية خلال الفترة (1980-2017) ؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- يؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي على أداء النمو الاقتصادي في الدول المغربية، إذ أنه كلما ارتفعت درجة الانفتاح التجاري أدى ذلك إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- هناك اتجاه إيجابي في الدول المغربية نحو الاستفادة أكثر من وفرات التجارة الخارجية.
- سياسة الانفتاح التجاري في الدول المغربية تأخذ بعين الاعتبار حماية الإنتاج المحلي من خطر المنافسة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مدى تأثير درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغربية، وهذا في إطار توجه الدول المغربية نحو زيادة اندماجها التجاري في الاقتصاد العالمي بما في ذلك اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التجريبية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سواء من خلال حجم الأثر الذي يحدثه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أو من ناحية اختبار العلاقة السببية واتجاهها، وسنقوم باستعراض أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كالتالي:

- دراسة (Jamilah & Zulkornain, 2016) (Jamilah و Yusop، 2016) بعنوان: "Trade Openness and Economic Growth: A Causality Test in Panel Perspective" والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 87 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية خلال الفترة (1977-2011)، وباستخدام نماذج (Panel) وتقنية العزوم المعممة GMM، تم التأكيد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على التجارة الخارجية لزيادة النمو الاقتصادي؛

- دراسة (Fathi & Esra, 2017) (Fathi و kabaklarli، 2017) بعنوان: "An Analysis For The Relationship Between Trade Openness and Economic Growth: Evidence For Ten African Countries"، هدفت هذه دراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لعينة تضم 10 دول إفريقية خلال الفترة (1990-2015)، وباستخدام نماذج (Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير نموذج الدراسة، تم التوصل إلى أن زيادة درجة الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لعينة الدول محل الدراسة؛

- دراسة (Varaidzo, 2018) (Vraidzo، 2018) بعنوان: "The Relationship Between Trade Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries"، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة دول البريكس (BRICS) خلال الفترة (1990-2017)، وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية (ARDL) واختبارات العلاقة السببية لـ (Granger)، تم التأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أشارت نتائج اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛

- دراسة (Malefane & Odhiambo, 2018) (Odhiambo و Malefane، 2018) بعنوان: "Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa"، والتي هدفت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1975-2014)، وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري ممثلاً بنسبة التجارة إلى

إجمالي الناتج المحلي له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن تعزيز السياسات التي تدعم التجارة الخارجية لها أهمية بالغة في اقتصاد جنوب إفريقيا.

2. الجانب النظري للدراسة:

سنتناول في هذا العنصر أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي،

التأثير المحتمل لزيادة الانفتاح على التجارة البينية في المنطقة المغاربية واتجاهات الانفتاح التجاري فيها.

1.2. علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

يعرف الانفتاح التجاري حسب المنظمة العالمية للتجارة على أنه مجموعة السياسات التي تؤدي إلى التخلي

عن الممارسات المنحازة في عمليتي التصدير والإستيراد و إتباع سياسة حيادية تجاههما و التخفيف من قيمة التعريفات الجمركية و التحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد لها، و يتم التعبير عن مؤشر الانفتاح التجاري أو قياسه باستخدام العديد من الطرق أهمها نسبة قيمة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB)، والذي يعكس مساهمة التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

و منذ بروز أفكار A. Smith (1776) و D. Ricardo (1817) أكد الاقتصاديون على الدور الإيجابي الذي

يؤديه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول، نظرا للمزايا الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها، فالتجارة الخارجية يمكنها أن تزيد بشكل مباشر في دخل الفرد عندما تتخصص البلدان في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ويمكنها أن تشجع بشكل غير مباشر التنمية الاقتصادية عبر العديد من القنوات الأخرى، مثل نقل التكنولوجيا وتنوع المنتجات والتخصيص الفعال وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. وتحقق البلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة العالمية في العادة نموا أسرع، وتكون قادرة على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتوفير مداخيل أكبر ومزيد من الفرص لشعوبها، ويعود الانفتاح بالنفع أيضا على البلدان منخفضة الدخل بتوفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين فيها، ومن خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية، يساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي (البنك الدولي، 2018).

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات

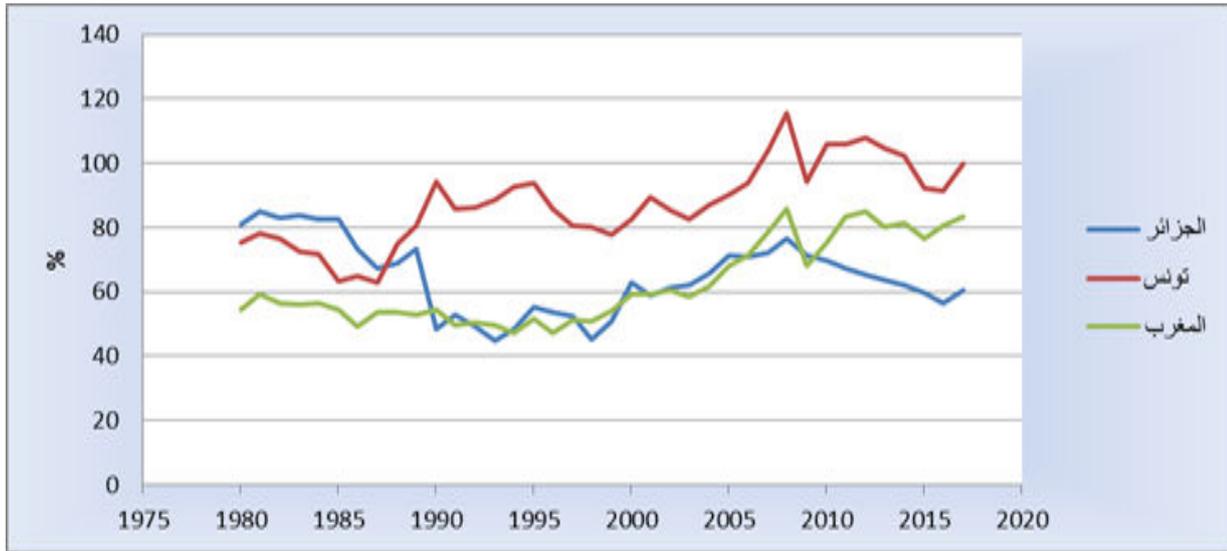
من شأنها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات. كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخل، بالإضافة إلى أن تعاضد القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة (الكواز، 2008). وتؤكد مجموعة من الشواهد أن التجارة لها تأثير كبير وثابت على النمو والدخل، فعقب دراسة (Frankel and Romer 1999) الرائدة، ركزت دراسات عديدة على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر تنوعا (Lederman and Maloney 2003)، وتعمل على تحسين جودة

صادراتها (دراسة Henn, Papageorgiou, and spatafora 2015)، وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة Didier and Pinat) (صندوق-النقد-الدولي، 2018). وفي المقابل تثبت دراسات أخرى عدم وجود أي ارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو، فقد تنحصر أنشطة البلدان في نمط إنتاجي ثابت – وإن استخدمت ثروتها من الموارد بكفاءة- قد لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية زيادة دينامية تفضي إلى تحقيق نمو (مؤتمر-الأمم-المتحدة-للتجارة-والتنمية، 21-17 حزيران 2013).

2.2. اتجاهات الانفتاح التجاري في الدول المغاربية:

هناك العديد من المتغيرات التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، بحيث تتكون المجموعة الأولى من تدابير حجم التجارة وتدابير القيود التجارية؛ وتشمل المجموعة الثانية تدابير الحواجز التجارية التي تشمل متوسط معدلات التعريف الجمركية والضرائب على التصدير وإجمالي الضرائب على التجارة الدولية ومؤشرات الحواجز غير الجمركية (Redlin و Thomas، 2012). وكما أشرنا سابقا يعد مؤشر نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من أكثر المقاييس المستعملة لقياس درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب:

شكل (1): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1980-2017)



المصدر: أعد بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ((<https://www.albankaldawli.org/>) (consulté le 01/08/2019).

يمكن تحليل اتجاهات الانفتاح التجاري في كل من الجزائر وتونس والمغرب وفق ثلاثة فترات رئيسية كالتالي:
- الفترة الأولى (1980-1999): شهدت اقتصاديات الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر وتونس والمغرب العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين الثمانينات والتسعينات، نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها، والتي كان من أبرزها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما انعكس سلبا على أداء تجارتها الخارجية، وهذا ما يفسره تدني درجات الانفتاح التجاري طيلة هذه الفترة، بحيث قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في تونس للفترة (1980-1999) بـ 79.28% (وهي نسبة

مرتفعة مقارنة ببقية الدول)، وفي الجزائر بـ 64.10% ، أما المغرب فقد قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري بـ 52.63%.

- الفترة الثانية (2010-2000): قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في تونس لهذه الفترة بـ 93.67%، وفي المغرب بنسبة 67.79%، أما في الجزائر فقد بـ 67.48%، وبالتالي فإن تونس حازت على أكبر درجات من الانفتاح لهذه الفترة، وهذا بسبب تبني الاقتصاد التونسي للإصلاحات الاقتصادية التي تهدف أساسا إلى تسهيل إجراءات الانفتاح التجاري وتحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما ساهم في تحقيق درجات مرتفعة من الانفتاح التجاري. أما المغرب فقد احتلت المركز الثاني، ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد المغربي يتميز بمنتجات شديدة المنافسة (مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات)، مما يجعله يتأثر بتقلبات الناتج الزراعي والطلب الخارجي. أما الجزائر فقد أدى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة قيمة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة الانفتاح التجاري، بحيث سجلت أعلى درجة في 2008 بـ 76% وهي أعلى درجة بالنسبة لهذه الفترة، ليتراجع في سنة 2009 و2010 بسبب الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء التجارة العالمية.

- الفترة الثالثة (2017-2011): شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في الانفتاح التجاري عبر جميع بلدان المغرب العربي، ما عدا المغرب، ويتسق هذا التراجع مع الاتجاهات الدولية، بما في ذلك الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي، بما في ذلك الاستثمار، وتباطؤ وتيرة التحرير التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط، وتراجع نمو سلاسل القيمة العالمية، ويعزى تراجع الانفتاح التجاري في الجزائر إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي (صندوق-النقد-الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي-مصدر للنمو لم يستغل بعد، 2018). كما قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في هذه الفترة بالنسبة لتونس بـ 100.63%، و 81.42% بالنسبة للمغرب و 62.14% بالنسبة للجزائر.

مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تعد مساهمة المنطقة المغربية في التجارة العالمية ضعيفة جدا، فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي وتمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا وثلث تصدير بلجيكا. أما عن إيرادات المنطقة المغربية فهي كذلك ضئيلة جدا إذ لا تتجاوز 0.55% من مجموع التوريد العالمي وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا حيث التصدير أكبر إنما هو النفط أساسا، فإن حصة الصادرات المغربية تنخفض إلى 0.22% وهي حصة تقترب من الصفر، ويرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية وضعف القدرة الشرائية ومحدودية فاعلية الاستراتيجيات التنموية (الشابي، 17-18 فبراير 2013).

3.2. التأثير المحتمل لزيادة الانفتاح على التجارة البينية في المنطقة المغربية:

قامت بلدان المغرب العربي الخمسة -وهي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس- في عام 1989 بإنشاء اتحاد المغرب العربي لتشجيع التعاون والاندماج الاقتصادي فيما بينها. وبعد مضي ثلاثين عاما، لا تزال هناك

إمكانات كبيرة لم تستغل بعد في مجال التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية (الأمين، جان فرانسو، و أليكسي، (2019).

تعد تجارة البلدان المغاربية البيئية ضعيفة نسبيا مقارنة بعدة التكتلات في العالم، والجزء الأكبر من تجارتها هو مع أوروبا، إذ بلغت حصة أوروبا 64% من صافي إجمالي صادرات بلدان المغرب العربي في عام 2017، كما تظل أوروبا أيضا أكبر مصدر للواردات، إذ استحوذت على 51% من المجموع الإجمالي للواردات في عام 2017، كما أن مستوى التجارة البيئية داخل المنطقة المغاربية أقل من مستوى العديد من التكتلات التجارية في العالم. إذ انخفضت حصة الصادرات البيئية من 8.2% في عام 2016 إلى نحو 7.8% في عام 2017، كذلك انخفضت خلال الفترة نفسها حصة الواردات البيئية من 6.7% إلى 6.4% (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018). وتشمل أسباب الأداء المنخفض لحجم التجارة الخارجية كل من الحواجز العالمية أمام التجارة، وضعف خدمات النقل والخدمات اللوجستية، والافتقار إلى تنوع قاعدة الإنتاج، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات السياسية (October 2010، WORLD BANK).

تشير العديد من التقديرات الكمية إلى أن الاندماج الإقليمي سيكون له تأثير كبير على مستويات الرخاء داخل دول المغرب العربي. ولا يمكن تقدير التأثير المحتمل للاندماج الإقليمي في المغرب العربي على النمو والتجارة بدقة بسبب نقص البيانات والتغيرات السريعة التي تطرأ على البيئة العالمية، ولكن عددا من التقديرات يشير إلى إمكانية وجود تأثير إيجابي كبير على مستويات الرخاء، وثبت عموما أن الاندماج التجاري يؤدي إلى زيادة النمو وتحسين الظروف المعيشية (صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي-مصدر للنمو لم يستغل بعد، 2018). وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإنه من الممكن أن تؤدي زيادة الانفتاح أمام التجارة الإقليمية البيئية في السلع والخدمات إلى خلق سوق كبيرة تجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين، بالإضافة إلى أنها تساعد على بناء سلاسل قيمة إقليمية وتُدخل هذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية، وأن تجعل المغرب العربي أكثر صلابة أمام الصدمات الاقتصادية (الأمين، جان فرانسو، و أليكسي، 2019)

3. منهجية الدراسة و أدواتها:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الدراسة و المتمثل في اختبار مدى تأثير درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1980-2017)، تم الاعتماد على التحليل الوصفي للمسار التاريخي الخاص بعلاقة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و بناء نموذج قياسي وذلك باستخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) بالاعتماد على طريقة تقدير غير معلمي (Non-Parametric) تعرف بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Ordinary Least Square Estimator (FMOLS)، و التي تتميز بالكفاءة في التقدير وقدرتها على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمت، بالإضافة إلى معالجة مشكلة المتغيرات التي تتحدد داخليا (endogeneity).

4. الجانب التطبيقي للدراسة:

1.4. عينة الدراسة و مصادر البيانات:

اقتصرت الدراسة في قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2017) على عينة مكونة من 3 دول مغربية هي: الجزائر، تونس والمغرب، وهذا راجع لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لجميع الدول المغربية، وبالتالي سنستخدم في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced Panel Data) بحجم عينة (N*T= 114)، وفيما يخص مصادر البيانات، فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي (World Bank) (World Bank، 2019)، ومن قاعدة البيانات (Barro and Lee) (Barro and Lee، 2019) بالنسبة لمتوسط عدد سنوات الدراسة.

2.4. نموذج الدراسة:

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، سيتم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، تراكم رأس المال المادي، رأس المال البشري، المعروض النقدي ودرجة الانفتاح التجاري كمتغيرات تفسيرية، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$IGDP_{pc} = f(LK, LH, LM2, LOPEN) \dots\dots\dots (01) \quad t = 1980-2017$$

حيث:

LGDP_{pc}: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقاسا بالدولار الأمريكي؛

LK: لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال المادي إلى إجمالي الناتج المحلي؛

LH: لوغاريتم رأس المال البشري معبراً عنه بمتوسط عدد سنوات الدراسة للفئة من 15 سنة فأكثر؛

LM2: لوغاريتم نسبة عرض النقود إلى إجمالي الناتج المحلي؛

LOPEN: لوغاريتم درجة الانفتاح التجاري معبراً عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج

المحلي، مع ضرب الناتج في 100.

وتستخدم معادلة الانحدار الأساسية التالية في دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

$$LGDP_{pc}(i, t) = \beta_0 + \beta_1 LK(i, t) + \beta_2 LH(i, t) + \beta_3 [LM2]_{(i, t)} + \beta_4 [LOPEN]_{(i, t)} + \varepsilon_{(i, t)} \dots\dots\dots (02)$$

تمثل i: عدد الدول، t: الفترة الزمنية، $\varepsilon_{(i, t)}$: حد الخطأ العشوائي.

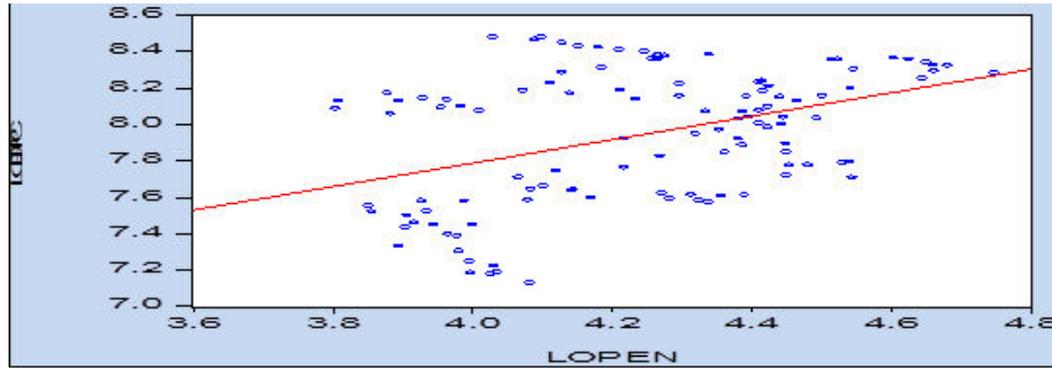
3.4. التحليل الوصفي لشكل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغربية

خلال الفترة (2017-1980):

كما سبقت الإشارة، فقد أوضحت الأدبيات التجريبية السابقة وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ولقد ارتأينا قبل الإثبات عن طريق القياس الاقتصادي لهذه العلاقة محاولة إبرازها

من خلال رسم بياني في شكل سحابة نقاط، والشكل (2) يوضح العلاقة بين لوغاريتم الانفتاح التجاري "LOPEN" ولوغاريتم النمو الاقتصادي "LGDPPC" في الدول المغربية محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (2017-1980)، ويتضح من هذا الشكل أنه توجد علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة درجة الانفتاح التجاري تساهم بدرجة كبيرة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي لهذه الدول. (بتات، بتتاب)

شكل (2): العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغربية خلال الفترة (2017-1980)



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10).

4.4. دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل (Panel Unit Root) وتحديد درجة تكاملها، توجد عدة اختبارات معدة لهذا الغرض، وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام أهم هذه الاختبارات وأكثرها شيوعاً والمتمثلة أساساً في: اختبار (Levin, Lin and Chu (LLC-2002)، اختبار (Im, Peasaran and Shin (IPS-2003)، واختبار Fisher-ADF، كما تتمثل فرضية العدم لكل من هذه الاختبارات في احتواء السلسلة على جذر الوحدة (غير مستقرة).

من خلال نتائج الجدول (1)، يتضح أن كل الاختبارات المستخدمة دلت على عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى (Level)، وهو ما تؤكد قيم الاحتمال التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1st Difference) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء نفس الاختبارات السابقة (لنلت، نلتن)، تبين لنا أن كل المتغيرات أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 1%، وعليه فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1). ونتيجة لذلك، تكون منهجية التكامل المشترك للبانل (Panel Cointegration) ملائمة لتمثيل العلاقة بين هذه المتغيرات.

جدول (1): اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

عند الفرق الأول (1 st Difference)			عند المستوى (Level)			المتغير
ADF	LLC test	IPS test	ADF	LLC test	IPS test	
204.395 (0.0000)*	-11.0659 (0.0000)*	-11.1511 (0.0000)*	1.81002 (0.9363)	0.85186 (0.8029)	1.31039 (0.9050)	LRGDPpc
57.1186 (0.0000)*	-6.64823 (0.0000)*	-8.12718 (0.0000)*	6.39270 (0.3807)	-1.21661 (0.1119)	-0.49937 (0.3088)	LK
24.2634 (0.0005)*	-3.38660 (0.0004)*	-0.57955 (0.2811)	1.49232 (0.9600)	0.71544 (0.7628)	-0.72842 (0.2332)	LH
45.7036 (0.0000)*	-8.10721 (0.0000)*	-6.60636 (0.0000)*	2.16782 (0.9036)	0.86586 (0.8067)	1.09517 (0.8633)	LM2
72.7273 (0.0000)*	-10.0083 (0.0000)*	-9.95399 (0.0000)*	4.96563 (0.5482)	-0.37627 (0.3534)	-0.11121 (0.4557)	LOPEN

ملاحظة: (*), (**), تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

5.4. دراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد التأكد من أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1) فإن ذلك يقودنا في الخطوة التالية إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بينها، أي اختبار مدى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، ومن أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض، نجد اختبار (Pedroni Residual Cointegration) واختبار (Kao Residual Cointegration).

اقترح (Pedroni 2004) اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ويرتكز هذا الاختبار على تقدير بواق علاقة الأجل الطويل، حيث يفترض أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، تحت فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك. كما أن اختبار (Pedroni) يقوم على مجموعتين من الإحصائيات، بحيث تظم المجموعة الأولى أربعة إحصائيات تسمى بإحصائيات بانل (Panel Statistic)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد الداخلي، والمجموعة الثانية تظم ثلاثة إحصائيات تسمى بإحصائيات المجموعة (Group Statistic)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد البيئي، وكلتا الحالتين تقومان على أساس فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك (Pedroni، 2004).

بالإضافة إلى اختبار (Pedroni)، يوجد اختبار آخر يسمى (Kao Residual Cointegration) والذي يرتكز على استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، كما له نفس الفرضية العدمية مع اختبار (Pedroni) والتي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك (Kao، 1999).

جدول (2): نتائج اختبار (Pedroni) للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration test		
Null Hypothesis : No Cointegration		
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (within-dimension)		
Panel v-Statistic	1.114193	(0.1263)
Panel rho-Statistic	-1.789389	(0.0368)**
Panel PP-Statistic	-3.891631	(0.0000)*
Panel ADF-Statistic	-3.845544	(0.0001)*
معلمة الانحدار الذاتي الفردية (between-dimension)		
Group rho-Statistic	-1.221758	(0.1109)
Group PP-Statistic	-3.880634	(0.0001)*
Group ADF-Statistic	-4.036370	(0.0000)*

ملاحظة: (*), (**), تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

تشير النتائج الموضحة في الجدول (2) أن غالبية إحصاءات اختبار (Pedroni) معنوية عند مستوى 5% باستثناء إحصائية: ((Group rho-Statistic، Panel v-Statistic))، وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول (3): نتائج اختبار (Kao) للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration test		
Null Hypothesis : No Cointegration		
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
ADF-Statistic	-4.643242	(0.0000)*

ملاحظة: (*), (**), تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

تؤكد أيضاً نتائج اختبار (Kao) الموضحة في الجدول (3) عن تأييد فرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين كل متغيرات الدراسة، بحيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، رأس المال المادي، رأس المال البشري، العرض النقدي ودرجة الانفتاح التجاري في الدول المغاربية محل الدراسة.

6.4. تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

تتمثل الصيغة العامة لتقدير (FMOLS) وفق الشكل التالي (Irwan، Zainal، Abu Bakar، و Hasseb،

:2014)

$$\omega_{CFM} = N^{-1} \sum_{t=1}^N \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} \quad X_{it}^*)' \right]^{-1} \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} \quad X_{it}^*) Y_{it}^* \quad Tr_{it}^* \right]$$

حيث:

$$\omega_{GFM} = N^{-1} \sum_{i=1}^N \omega_{FMI} \cdot \omega_{FMI} \quad -$$

i: تمثل المقاطع وعددها الإجمالي N: -

t: تمثل الزمن وعددها الإجمالي T: -

X_{it} : يمثل المتغير الخارجي؛ -

X_i^* : يمثل متوسط المتغير الخارجي؛ -

Y_{it}^* : تمثل الفرق بين المتغير الداخلي Y_{it} ومتوسطه Y_i^* ؛ -

Tr_i^* : يمثل مصحح أثر الارتباط الذاتي. -

وفي ظل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، سيتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة طويلة

الأجل باستخدام طريقة (FMOLS)، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

جدول (4): نتائج تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام طريقة (FMOLS)

المتغير التابع: لوغارتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LRGDPpc)			
Prob	T-statistic	Coefficient	Variable
(0.0108)**	2.596921	0.183262	LK
(0.0000)*	117.5510	0.582907	LH
(0.0394)**	2.086233	0.067734	LM2
(0.0000)*	8.549655	0.397398	LOPEN
0.963409			Adjusted R-squared

ملاحظة: (*)، (**)، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10).

تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

- تأثير مخزون رأس المال المادي (LK) على النمو الاقتصادي جاء موجب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 5%، إذ أن زيادة رأس المال المادي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.18% في الدول المغاربية محل الدراسة، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية بحيث يعتبر رأس المال المادي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي.

- بالنسبة لمتغيرة رأس المال البشري (LH) فهي ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، إذ تؤدي الزيادة رأس المال البشري بنسبة 1% إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.58%، كما أن قيمة مقدره معامل هذا المتغير أكبر من قيمة المقدرات الأخرى

المتضمنة في النموذج، وبالتالي يمكن اعتبار رأس المال البشري من المحددات المهمة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

– متغيرة الوساطة المالية (LM2) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، إذ تؤدي الزيادة في العرض النقدي بنسبة 1% إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.06%، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث أن الوساطة المالية لها دور إيجابي في زياد النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

– تبين نتائج التقدير أيضاً أن لدرجة الانفتاح التجاري (LOPEN) تأثير موجب على النمو الاقتصادي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ تؤدي الزيادة في درجة الانفتاح التجاري بنسبة 1% إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.39%، وبالتالي يكون الانفتاح التجاري محدد مهم للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة، هذا ما أكدته الأدبيات النظرية في الاقتصاد والعديد من الدراسات التجريبية على أن سياسات التجارة المنفتحة على العالم الخارجي تؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي لأنها تشجع المنافسة ونقل التكنولوجيا، حيث تعمل على زيادة فرص التجارة المتاحة وزياد كفاءة تخصيص الموارد .

5. خاتمة:

تعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي و التجاري حالياً حتمية اقتصادية و خيار استراتيجي بالنسبة للدول المغاربية في ظل موجة التدافع الاقتصادي لمختلف دول العالم للاستفادة من وفرة التجارة الخارجية و ايجابيات العولمة، و حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام بيانات عينة تتكون من 03 دول مغاربية خلال الفترة (1980-2017) باستخدام أسلوب تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية القائلة بوجود أثر موجب و معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، فعند زيادة درجة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية إلى 0.39%، وهذه النتيجة تتوافق مع تلك التي تم التوصل إليها في العديد من الدراسات السابقة، و لهذا يمكن اعتبار الانفتاح التجاري في الدول المغاربية أداة فعالة لتشجيع المنافسة و زيادة فرص التجارة و رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة و نقل التكنولوجيا، كما أن تعزيز الاندماج التجاري بين الدول المغاربية سيكون له تأثير إيجابي أيضاً على زيادة النمو الاقتصادي و تحسين الظروف المعيشية في دول المنطقة. وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة أكثر من الانفتاح التجاري من خلال اتخاذ جملة من السياسات و الإجراءات التي ترفع و تحسن من فرص أداء السياسة التجارية مع بقية دول العالم و خاصة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية بصورة تضمن حماية الصناعة المحلية، و فتح المجال أمام الصناعات كثيفة التكنولوجيا و ذات العمالة الكبيرة باعتبار الاقتصاديات المغاربية ضعيفة في هذا المجال و وفيرة العمالة، كما يجب الاستفادة من تجارب الدول الرائدة

في مجال الاندماج التجاري و ينبغي على الدول المغاربية أن تسعى إلى فتح اقتصادياتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص التجارة و الاستثمار و تسهيل حركة العمالة و رؤوس الأموال.

6. قائمة المراجع:

- 1-B Vraidzo .(2018) .The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries .*Journal of Global Economics*, 6(2) الصفحات (pp.01-05).
- 2-Barro and Lee من الاسترداد من (2019) .www.barrolee.com.
- 3-C Kao .(1999) .Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data .*Journal of Econometrics*, 90 الصفحات ، pp.01-44.
- 4-G Thomas و M Redlin .(2012) .*Trade Openness and Economic Growth: A Panel Causality Analysis* . Center for International Economics.
- 5-I Jamilah و Z Yusop .(2016) .Trade Openness and Economic Growth: A Causality Test in Panel Perspective .*International Journal of Business and Society*, 17(2) الصفحات (pp.281-290).
- 6-M Fathi و E kabaklarli) .December , 2017 .(An Analysis for The Relationship Between Trade Openness and Economic Growth: Evidence For Ten African Countries .*Journal of Management and Economics Research*, 15(1) الصفحات (pp.58-71).
- 7-M Malefane و Odhiambo .(2018) .Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence from South Africa .*international economics*, 17(4) الصفحات (pp. 387-416).
- 8-P Pedroni .(2004) .*Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis*, *Econometric Theory Cambridge* . University Press.
- 9-S Irwan ، A Zainal ، NA Abu Bakar و M Hasseb .(2014) .*An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model* . Modern Applied Science, 8(6.)
- 10-World Bank .(2019) .<https://www.albankaldawli.org>.
- 11-WORLD BANK) .October 2010 .(*Economic Integration in the Maghreb* .World Bank Middle East and North Africa Region.
- 12-أحمد الكواز .(2008) .التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. سلسلة المعهد العربي للتخطيط في جسر التنمية، 73(4)، صفحة ص.06.
- 13-البنك الدولي .(2018) .تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يسهل النمو الاقتصادي من أجل الجميع.
<https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all>
- 14-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .(2018) .مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017-2018. بيروت: الأمم المتحدة.
- 15-رمزي الأمين، دوفان جان فرانسو، و كيريفف أليكسي .(2019) .التوسع في التجارة عبر بلدان المغرب، صندوق النقد الدولي.
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/04/24/blog-expanding-trade-across-the-maghreb>

16-صندوق-النقد-الدولي. (2018). الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي-مصدر للنمو لم يستغل بعد. سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، 19(1)، صفحة ص: 08.

17-صندوق-النقد-الدولي. (2018). تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

18-علي الشابي. (17-18 فبراير 2013). الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي. المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة . ورقة مقدمة إلى ندوة "المغرب العربي والتحويلات الإقليمية الراهنة". الدوحة (8). قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

19-مؤتمر-الأمم-المتحدة-للتجارة-والتنمية. (17-21 حزيران 2013). تقرير لجنة التجارة والتنمية الدورة الخامسة، (صفحة ص: 04).